

مفاهيم القرآن

(162) ولكنك - أيها القارئ الكريم - اطّلعت على كيفية تصدي الخليفة الثاني والثالث للحكم، وعرفت أنه لم يكن هناك أيّ انتخاب من جانب المسلمين، بل تم الأمر للخليفين بالاستخلاف من جانب الخليفة السابق. نعم، يمكن أن يستند القائل إلى انتخاب (أبي بكر) و (الإمام علي) للحكم، فهما تسليماً زمام الحكم والأمر بهذا الطريق، والحق أن هذين الموردين هما من أهم وأوضح ما يمكن أن يستدل به القائل بتفويض الأمر إلى نظر الأمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على مذهبه، وهو بظاهره يتصادم مع ما شرحناه وأوردناه من الأدلة على كون صيغة الحكومة الإسلامية بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم و آلهم و سلم كان على التنصيص والاستخلاف لا على التفويض والانتخاب، ولنتناول البحث حول خلافة (أبي بكر) أولاً، ونعقبه بالبحث حول كيفية استتباب الأمر للإمام علي ثانياً. تحليل خلافة أبي بكر إن الاستدلال على نظرية تفويض الأمر إلى نظر الأمة وانتخابها، أو إلى أهل الحل والعقد منهم، أو ما شابه ذلك، بتصدي أبي بكر للخلافة، يتوقف على إثبات أمرين، لولا ثبوتهما لما صح الاستناد بهذا الطريق على هذا الانتخاب أبداً: الأول: هل كان هناك انتخاب شعبي واقعي بحيث اجتمع المسلمون عامة، وتشاوروا في الأمر ودرسوا الموضوع، فانتخبوا أبا بكر وفق الضوابط والمعايير الإسلامية، أو كان هناك انتخاب محدود من جانب عدّة قليلة يهاب منها، واتبعها الآخرون بلا تفكير ولا مشاورة. . بينما تخلف عن ذلك عدّة أخرى؟ الثاني: هل كان انتخاب المنتخبين لأبي بكر بأسلوب المبايعه، ينبع من تعليم إسلامي ويرتكز إلى أصل جاءت به الشريعة، وكان الداعي لهم إلى ذلك هو ما أخذوه وتعلموه من الرسول، أو كان اتخاذهم لذلك الأسلوب، مستنداً إلى ما كان مركزاً في